

## بلاغ صحفي

### إطلاق طلب مشاريع للاستفادة من دعم صندوق "شراكة" للتكوين المهني

في إطار تفعيل مشروع "التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل" المندرج ضمن برنامج التعاون الثاني "الميثاق الثاني"، المبرم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بهيئة تحدي الألفية، تطلق وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب، المؤسسة العمومية المكلفة بتنفيذ الميثاق الثاني، يوم الثلاثاء 30 ماي 2017، طلبا للمشاريع قصد اختيار المستفيدين من دعم صندوق "شراكة".

ويدعم هذا الصندوق، الذي رصد له غلاف مالي إجمالي يناهز 103,72 مليون دولار، مبادرات إحداه أو توسعة مراكز للتكوين المهني يتم تدبيرها بشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومبادرات تأهيل مراكز عمومية للتكوين المهني وتيسير انتقالها من نمط تدبير تقليدي إلى نمط للتدبير يشرك القطاع الخاص ويستجيب لحاجياته من الموارد البشرية. ويتوجه طلب المشاريع هذا، الذي سيختتم في 31 غشت 2017، إلى الشركاء العموميين (الفاعلين العموميين في ميدان التكوين، والمؤسسات أو المنشآت العمومية، ومؤسسات التكوين المهني العمومية، والجهات أو الجماعات الترابية الأخرى)، والشركاء الخواص الذين يجب بالضرورة أن يكونوا تنظيمات مهنية (جمعيات أو فيدراليات)، والذين يمكن أن ينضم إليهم شركاء للدعم (مؤسسات التكوين المهني الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، أو كل منظمة/هيئة ذات أهداف غير ربحية تعمل في ميدان التكوين وتطوير الكفاءات)، وكذا إلى الشركاء الماليين وكل شريك تقني (مكتب خبرة، مؤسسة تكوين دولية رائدة في مجال تدخل المشاريع المقترحة...) يمتلك الخبرة والتجربة الضرورية لدعم الشركاء العموميين والخواص في تنفيذ مشاريعهم.

للإشارة، سيتم تنظيم لقاءات إخبارية وتوجيهية بشراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني بمدن الدار البيضاء وأكادير وطنجة وفاس، على التوالي أيام 14 و15 و20 و22 يونيو 2017، بهدف تحسيس المرشحين المحتملين حول أهداف وموضوع الصندوق، ومعايير الأهلية المطلوب توفرها في المرشحين والمشاريع والأنشطة لإمكانية الاستفادة من تمويل الصندوق، وكيفية إعداد وتقديم وتقييم المشاريع المقترحة.

للتذكير، يندرج صندوق "شراكة" ضمن نشاط "التكوين المهني"، الذي يشكل جزءا من مشروع "التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل" الهادف إلى تعزيز قابلية تشغيل الشباب من خلال تحسين جودة التعليم الثانوي والتكوين المهني وملاءمتها لحاجيات القطاع المنتج. ويشكل هذا المشروع، إلى جانب مشروع "إنتاجية العقار، دعامي الميثاق الثاني، الموقع في 30 نونبر 2015 والرامي إلى الرفع من جودة الرأسمال البشري وإنتاجية العقار. وتبلغ المساهمة الأمريكية التي رصدت لبرنامج التعاون الثاني هذا، الذي يمتد على خمس سنوات، 450 مليون دولار، تنضاف إليها مساهمة للحكومة المغربية تناهز حوالي 67,5 مليون دولار كحد أدنى.